S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25234
3 February 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم طيه رسالة موجهة اليكم من الدكتور ماتي غرانيتش والسيد فلاديمير شيكس ، نائبي رئيس وزراء كرواتيا .

وأرجو مساعدتكم في تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) السفير الدكتور ماريو نوبيلو
الممثل الدائم

030293 030293 93-06971

مرفق

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام
من نائبي رئيس وزراء كرواتيا

إن جمهورية كرواتيا ، وسلطاتها ، وصانعي الرأي العام فيها وقبل كل شيء السكان الذين وقعوا ضحايا وشردوا بسبب العدوان المسلح ولكنهم يتطلعون مع ذلك بتلهف الى حل سلمي للأزمة ، يقاسون جميعا في صبر من عدم الوفاء بالالتزامات المعتمدة دوليا التي تعهدت بها "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" . واليوم ، تحتفظ "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" بمئات من الكروات الذين أخرجتهم عنوة وسجنتهم في معسكرات اعتقالها .

وبصورة منهجية ومتعمدة تماما لم تف "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" بالالتزامات التي تعهدت بها في جميع العقود والاتفاقات الدولية المتفق عليها والموقعة من الحكومتين بتعاون مساند مع لجنة الصليب الأحمر الدولية .

وسلطات "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" الى جانب قواتها المسلحة وقواتها شبه العسكرية والسلطات المحلية الصربية غير القانونية في الأراضي المحتلة في جمهورية كرواتيا مسؤولة سواء عن اختفاء قرابة ١٤ ٠٠٠ شخص أو اخراجهم عنوة أو احتجازهم .

وفي الوقت ذاته ، وباستخدام الأساليب وتدبير المحاكمات التي تخالف النظم القانونية للدول العصرية ، تعرض المحتجزون الى أقسى الظنائع ، والضغوط السياسية وما أطلق عليه المحاكمات القانونية ، على نحو لا سلطان للشعب عليه ، وحرم فيه الأفراد من حقهم القانوني في الدفاع عن النفس . والكروات من المناطق التي لحقت بها أشد الأضرار أو التي دمرت بالكامل (فوكوفار) وبيلي ماناستير ، ودالي ، ودرنيس وغيرها) الذين تعرضوا للتطهير الإثني لكي يتمكن الشعب الصربي من استعمارهم في النهاية ، مودعون عن عمد في السجون بانتظار الحكم عليهم بأقسى العقوبات .

ولكي تحقق "حكومة يوغوسلافيا الاتحادية" أغراضها الخاصة من الابتزاز والضغط السياسي ، فإنها تحتفظ بما يطلق عليه فئة "سومبور" ، أي مواطنو فوكوفار وكذلك جميع الكروات السجناء من سلافونيا وبارانيا المحتجزون ، رافضة الوفاء بالتزاماتها امتثالا لمبادئ مؤتمر السلم .

وبحرمان المجتمع الدولي وسلطاته من حق الوصول الى جميع أماكن القبور الجماعية في الأراضي المحتلة من جمهورية كرواتيا وكذلك برفض "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" المستمر الكشف علانية عن الوثائق الدقيقة المتعلقة بالأشخاص المفقودين والمسجونين عنوة في اقليم جمهورية كرواتيا ، فإنها تنتهك بذلك عن عمد الى أبعد حد المبادئ الأساسية للقانون الانساني الدولي .

وبعد أن أدركت "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" المصير الفاشل لأهدافها العسكرية والاقليمية والسياسية في اقليم جمهورية كرواتيا ، فإنها تتخذ الآن خطوتها الأخيرة لتحقيق هدفها - إذ تحتفظ بهؤلاء الأشخاص محتجزين وترفض تبادلهم للضغط على جمهورية كرواتيا ومن ثم تأخير التحقيق السريع لعملية حفظ السلم التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة للحماية وإبطاء عملية ايجاد حل امتثالا لمؤتمر السلم الدولي الذي انعقد بمبادرة من الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية .

وفقط بفضل الجهود الشاقة التي بذلت بصورة خارقة للعادة ، نجحت حكومة جمهورية كرواتيا في أن تشرح لسكانها الذين قاسوا وشردوا مدى أهمية إبداء تفهم اضافي للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد حل للأزمة .

صاحب السعادة ، إن حكومة جمهورية كرواتيا ، إذ تعرب عن تقديرها البالغ لمساهماتكم الشخصية ، الى جانب الجهود التي بذلتها لجنة الخبراء المعنية بالتحقيق في جرائم الحرب ، التي انشئت عملا بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢) ، وتقارير السيد تاديوس مازوفيكي ، المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان ، وإذ تدرك تماما مالكم من خبرة وسلطة ، ستكون ممتنة للغاية لما تقدمونه من دعم في تحقيق ما يلي :

- الإفراج والتبادل الفوري وغير المشروط لجميع الكروات المحتجزين ، والمسجونين عنوة والذين صدرت في حقهم أحكام (تمشيا مع الاتفاقات الدولية) ؛

- حرية الوصول تحت حماية قوة الأمم المتحدة للحماية الى جميع أماكن القبور الجماعية في الأراضي المحتلة من جمهورية كرواتيا وفقا للوثائق التي قدمت بالفعل الى الأمم المتحدة ؛

- بعد الإفراج عن جميع المحتجزين وتبادلهم ، انشاء لجنة مشتركة خاصة في إطار مؤتمر السلم تحل بصورة منهجية ونهائية المشاكل المتعلقة بجميع الأشخاص المفقودين أو الذين احتجزوا أثناء العدوان على جمهورية كرواتيا .

ونؤكد لسعادتكم أن جمهورية كرواتيا متعاونة تماما ومستعدة للوفاء بجميع التزاماتها في هذا الصدد .

(توقيع) الدكتور ماتي غرانيتش
نائب رئيس الوزراء

(توقيع) فلاديمير شيكس
نائب رئيس الوزراء

ضميمه

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ موجهة الى الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة من نائبي رئيس وزراء كرواتيا

باسم حكومة جمهورية كرواتيا ، نود أن نحيطكم علما بمشكلة هامة . وباسهامكم الشخصي ، فإن حل هذه المشكلة قد يبعث الحياة بقدر كبير في المحادثات والانجازات المقبلة لمؤتمر السلم .

ذلك أن "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" قد أخفقت مرارا في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في العقود - الاتفاقات الدولية المتعلقة بتبادل السجناء - التي وافقت عليها جمهورية كرواتيا و "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية .

وقد وضع الاتفاق الأول المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الذي عقدته جمهورية كرواتيا والقوات المسلحة ليوغوسلافيا في ذلك الوقت (الجيش الوطني اليوغوسلافي) ، مبادئ تبادل الأشخاص السجناء والمحتجزين بصرف النظر عن مكان أو اقليم السجن أو الاحتجاز والاجراءات القانونية والاجراءات الأخرى الجارية استنادا الى مبدأ "الكل مقابل الكل" - تمشيا مع المعايير الخاصة وتحت اشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية .

وعلى أساس الاتفاق الذي صودق عليه في سارايينو ، في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وفي بيكس ، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢ ، وفي جنيف ، في ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، وقع رئيسا وزراء جمهورية كرواتيا و "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" الاتفاق في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، وقد نص على أن يشرع في تبادل جميع الأشخاص دون قيد أو شرط وفقا لبيانات لجنة الصليب الأحمر الدولية .

وقد انتهكت "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" بصورة خطيرة الاتفاق الذي تم التوصل اليه بعدم إحضار الأشخاص الـ ١٢٤ الذين سبق الاتفاق بشأنهم ويخضعون لسيطرتها الى مكان التبادل (نيميتين) في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ .

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (في جنيف) ، التزمت مرة أخرى حكومة "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" بالافراج عن السجناء الباقين ولكنها لم تف مرة أخرى بالالتزام .

وأخيرا ، انتهكت سلطات "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" الاتفاق الأخير (بودابست ، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ، ١٩٩٢) برفضها تبادل الأشخاص الذين كان ينبغي تبادلهم بالفعل في نيميتين في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ .

ويتسم تبادل الأشخاص المسجونين والمحتجزين الباقين بأهمية خاصة لجمهورية كرواتيا . ومعرفة المزيد بشأن مصير الضحايا الكروات في الحرب ضد كرواتيا دعوتهم من السجون عن طريق برنامج لتبادل السجناء سيضع في المقام الأول نهاية لمعاناة أفراد أسرهم ، الذين هم أنفسهم لاجئون في الغالب من الأراضي المحتلة في جمهورية كرواتيا . وتتمثل الحقيقة الخطيرة بوجه خاص في أن الكروات الذين احتجزوا وأخرجوا عنوة وسجنوا قد تعرضوا لفظائع هائلة في العدوان ضد جمهورية كرواتيا ، وتدمير فوكوفار والقرى الواقعة في منطقتها ، وتدمير واحتلال بيل ماناستير ، ودالي ومدن أخرى .

واليوم ، يتعرض هؤلاء الى معاملة لا انسانية في الاحتجاز ، الى جانب المحاكمات باجراءات موجزة والمحاكمات السياسية . وهناك أغراض سياسية خاصة وراء رفض تبادل عدد معين من الكروات السجناء الذين حوكموا أثناء احتجازهم في جمهورية صربيا . ومن بين هؤلاء مجموعة من ١٢ مدنيا مسجونين في مدينة سومبور . ولدى حكومة جمهورية كرواتيا ما يدعو الى الاعتقاد بأن أحد هؤلاء الأشخاص توفى مؤخرا في سومبور بسبب الأوضاع السيئة للسجن . وتم تسليم بعض المحتجزين الى التشكيلات الصربية غير القانونية وشبه العسكرية أو الى السلطات المحلية في جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك ، ومصيرهم غير معلوم . وسلطات "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" الى جانب السلطات المحلية الصربية غير القانونية في الأراضي المحتلة من جمهورية كرواتيا مسؤولة عن قرابة ٠٠٠ ١٤ شخص ، اختفوا أو أخرجوا عنوة .

وتحتفظ "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" بهؤلاء الأشخاص في الاحتجاز وترفض تبادلهم لتحقيق أغراض سياسية وعسكرية خاصة : الضغط على جمهورية كرواتيا وتأخير التوصل الى حل سريع امتثالا لمبادئ مؤتمر السلم . والعملية معروفة جيدا سلفا : تكرار التعهد بالالتزامات المتعهد بها قانونا على مستوى دولي وعدم الوفاء بها .

وتعرب حكومة جمهورية كرواتيا عن تقديرها البالغ لجهود لجنة الصليب الأحمر الدولية ، ولكنها ترى أن الحاجة تدعو الى اتخاذ اجراء فوري من جانب المجتمع الدولي بسبب الانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني والالتزامات التي تعهدت بها "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" على مستوى دولي .

ولذلك ، أيها السادة ، نطلب اليكم استخدام سلطتكم ونفوذكم لممارسة ضغط سياسي على النور على سلطات "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" واتخاذ تدابير ترمي الى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها وتبادل جميع السجناء وفقا للمبادئ المعترف بها والمستقرة .

وعند حل هذه المشكلة العاجلة بوجه خاص لتبادل السجناء ، فإننا نسمح لأنفسنا باقتراح انشاء لجنة مشتركة في اطار مؤتمر السلم ، تحل بصورة منهجية ونهائية المشاكل المتعلقة بالأشخاص المختفين أو الذين أخرجوا عنوة .

ونعتقد أن جهودكم القيمة ستسهم مساهمة كبيرة في منجزات مؤتمر السلم . وجمهورية كرواتيا مستعدة للتعاون بالكامل وستفي بجميع التزاماتها .

نائب رئيس الوزراء
(توقيع) فلاديمير شيكس

نائب رئيس الـــوزراء
(توقيع) الدكتور ماتي غرانيتش

- - - - -